فالمستثمرون الأجانب الذين أسهموا في إعطاء قوة دفع كبيرة للنمو الاقتصادي خلال التسعينيات، يُبدون الآن الكثير من الحذر قبل الدخول في أية أنشطة بالسوق الأمريكية. ولا شك في أن هذا مؤشر على فقدان الثقة بالاقتصاد الأمريكي.

❀ ❀ ❀

تداعيات 11 سبتمبر على العرب

لم تقتصر تداعيات الفساد المتتالية للشركات الأمريكية على الاقتصاد الأمريكي فقط، إنما تخطتها إلى الدول النامية ومنها العربية.. فالأنموذج الرأسمالي بكل قيمه وأدواته الاقتصادية تم تنميطه في كل العالم من خلال مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد، وكذلك عمليات تحرير التجارة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك استثمارات عربية في الغرب ولا سيما أوروبا وأمريكا، من المحتمل أنها ستتأثر بما حدث للشركات الأمريكية، والمستثمرون العرب كغيرهم من المستثمرين العالميين في السوق الأمريكية قد نالتهم بعض الخسائر من جراء التدهور البالغ في قيمة الأسهم، ومن المتوقع أن يلتزموا كغيرهم من المستثمرين جانب الحذر في هذه الأيام، لكن المشكلة الحقيقية أنه طالما لا يوجد البديل الملائم أمام هؤلاء المستثمرين فعودتهم للاستثمار في السوق الأمريكية شبه حتمية ولا سيما أننا نتحدث عن اقتصاد

ضخم يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيه نحو 30٪ من حجم الناتج العالمي، وبالتالي فالقضية التي تستحق البحث والتفكير هي: كيف يمكن توفير البدائل الملائمة أمامهم في الأسواق العربية والإسلامية؟ لا سيما أن حجم الاستثمارات العربية في الخارج تتراوح ما بين 800 ـ 2400 مليار دولار.. طبقاً لتقديرات مركز الدراسات الخليجية في لندن عام 2001.

إلا أن الملاحظ بعد أحداث 11 سبتمبر عودة أموال خليجية كثيرة جداً.. ما انعكس على الاقتصاد المحلي والخليجي، فقد ازدهر السوق والاستثمار العقاري والشركات المسهمة وانعكس ذلك على دخل الفرد.

كذلك أبرزت أزمة الشركات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، عدم وجود الثقة بمعايير الغرب الاقتصادية، فإذا كان ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ مكتب آرثر أندرسن العالمي للمراجعة والمحاسبة فاسداً، ويضخم أرباح الشركات التي يتعامل معها، فكيف يمكن لشركة في الدول العربية أن تلجأ له بعد ذلك أو حتى لغيره من المكاتب الأمريكية التي كانت بعض الشركات في الدول النامية تعتبرها رمزاً للنزاهة المحاسبية العالمية؟

بل إن الأمر سينصرف إلى عدم الثقة في كفاءة المؤسسات المالية والمصارف الأمريكية ذات الصيغة العالمية المتعددة الجنسية في تقويم الجدارة الائتمانية للمقترضين الكبار، وهذا جعل الشركات الأوروبية التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية تتراجع عن تطبيق هذه

المعايير، وبدأ المسهمون في هذه الشركات يتشككون في مدى صدق بياناتها المالية.

ولعل من التداعيات أيضا امتداد التحقيقات إلى الشركات المتعاملة مع الشركات المنهارة والمفلسة داخل أمريكا وخارجها، وهذا بالطبع سيطال الشركات العربية والإسلامية التي لديها أنشطة وأعمال مع هذه الشركات.

وقد ذكر الدكتور محمد شريف بشير أستاذ الاقتصاد بماليزيا: «أن المسلمين الذين لديهم استثمارات وأنشطة تجارية مع الشركات الأميركية ليسوا بمأمن من وقوعهم ضحية ممارسات هذه الشركات التي تتسم بالاحتيال والخداع وعدم الشفافية، مما يستدعي مراجعة التعاملات معها وعدم الوثوق المطلق بها.

ويذكر في هذا السياق ما أعلنته شركة الراجحي السعودية (أكبر الدائنين الذين لا يتمتعون بضمانات) أن خسائرها الأولية المحتملة غير المضمونة لدى شركة إنرون الأميركية تبلغ 101.3 مليون دولار ومشكوك في قدرة إنرون على السداد.

في كل الأحوال فإن ثغرات الأنموذج الرأسمالي ستدفع الدول النامية، ومنها العربية إلى إعادة النظر في الثقة المفرطة بهذا الأنموذج وقيمه، وأدواته الاقتصادية، كما أن إعادة تقوية الدولة أصبح ضرورياً ليقع على عاتقها مسؤولية ضمان حقوق الناس وتقويم اعوجاج السوق الحرة.

يضاف إلى ذلك ضرورة إعادة النظر في دور الشركات في الدول النامية لتصبح أكثر التصاقاً بمصالح الناس، وحتى يمتلك رجال الأعمال مواصفات المسؤولية الاجتماعية لأنهم آنذاك «لن يقدموا على سرقة الأموال أو تضخيم الأرباح».

❀ ❀ ❀

الجماعات اليهودية

أما أكثر المكاسب من أحداث 11 سبتمبر فقد حصلت عليها الجماعات اليهودية التي لم تجد صعوبة بعد ذلك في ربط سلوك الفلسطينيين بالجماعات الإرهابية وتبرير ممارساتها الوحشية في الأراضي المحتلة بما قامت به الولايات المتحدة في أفغانستان للأسباب نفسها كما زعموا!!

❀ ❀ ❀

العرب يتأثرون

وبينما كان بعض العرب، والأمريكيون من أصل عربي في الولايات المتحدة يحاولون التنصل من هذه الحادثة وإبعاد أنفسهم وأغلبية الشعوب العربية عن فكر وأساليب الجماعات الإرهابية المتطرفة، فقد خان التوفيق بعض المسؤولين الذين حاولوا تحقيق مكاسب سياسية

obeikandl.com